دور أخلاقيات المهنة في مكافحة الفساد الإداري في الدول العربية
دراسة تحليلية لمؤشرات مدركات الفساد الإداري 2014-2017

Role of ethics in fighting the administrative corruption in Arab countries
An analytical study of corruption perceptions indicators 2014-2017

محمد الأخضر كرام

جامعة الوادي، الجزائر، docteurkiram@gmail.com

منى مسغوني

جامعة الوادي، الجزائر، mesghouni-mouna@univ-eloued.dz

تاريخ الإرسال: 2020/03/12 **تاريخ القبول:** 2020/06/13 **تاريخ النشر:** 2020/01/01

ملخص:

يقدم هذا البحث فكرة تعزيز الالتزام الأخلاقي كأداة لمكافحة الفساد في البلاد العربية، هذا الموضوع الذي صار محل اهتمام دولي اليوم نظرًا للأثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للفساد على الدولة والمواطنين. حيث قمنا بتحليل مؤشرات مدركات الفساد الواردة في تقارير المنظمة الدولية للشفافية. وأسفرت الدراسة عن وجود تحسن في ترتيب الدول العربية التي سارعت إلى مواكبة التوجهات العالمية في مكافحة الفساد دوليًا وإقليميًا، لاسيما تعديل منظوماتها القانونية الوطنية بما يتلاءم مع التزاماتها الدولية. وبالمقابل، تذيلت بعض البلدان العربية الترتيب العالمي بسبب افتقارها إلى الاستقرار السياسي، وتردي أوضاعها الأمنية، الذي انعكس سلبا على الأخلاقيات المهنية.

الكلمات المفتاحية: *الموظف؛ أخلاقيات؛ الفساد؛ الشفافية؛ العربية.*

Abstract:

This paper presents the idea of reinforcing moral commitment as an instrument for fighting corruption in Arab countries. This subject has become an international concern today because of the economic, political and social effects of corruption on the state and citizens. We have analyzed the indicators of corruption perceptions contained in the International transparency Organization's reports. The study has shown an improvement in the ranking of Arab countries that abided by anti-corruption agreements internationally and regionally, especially the modification of their national legal systems in a way that matches their international commitments. However, some Arab countries have occupied late ranks in the global order, owing to political instability and deteriorating security conditions, which have negatively affected professional ethics.

Keywords *:Employee; Ethics; Corruption; Transparency; Arab.*

* المؤلف المرسل: محمد الأخضر كرام، docteurkiram@gmail.com

مقدمة:

تعتبر أخلاقيات الأعمال وأخلاقيات المهنة واحدةً من الآليات التي أقرتها النصوص القانونية الدولية، وكرستها العديد من مبادرات الأمم المتحدة ومختلف الهيئات التابعة لها، وكذلك الجامعة العربية وغيرها من الهيئات الإقليمية، التي تستهدف مكافحة الفساد المالي والإداري عبر العالم. وتطبيقا لذلك، حاولت تلك الدول تنقيح منظوماتها القانونية لتواكب التزاماتها الدولية، محاولةً إضفاء طابع الإلزام على أخلاقيات المهنة، التي تشكل وازعًا ذاتيًا يحول دون ارتكاب المسؤولين والموظفين جرائم الفساد.

تعد الدول العربية اليوم من أكثر الدول عرضةً للفساد وفقًا للتقارير التي تصدرها الهيئات المعنية بهذه الظاهرة، وتلك النتائج السلبية أثرت على عدد من تلك البلدان اقتصاديا وسياسيا وأمنيا، وقد كان لها أثر لا يخفى على أحد في ما وقع بعدد من الدول العربية من نزاعات وحروب خلال العشرية الماضية، ولعل ذلك ما جعل كثيرًا من الدول العربية تسعى إلى محاربة هذه الظاهرة بكل السبل المتاحة، بما في ذلك مواكبتها للتطورات الدولية في مجال مكافحة الفساد، وذلك ما تجسد بوضوح في تصديقها على المعاهدات الدولية المعنية بمكافحة الفساد دوليا وعربيا، وانضمامها إلى الهيئات المعنية بمكافحته.

مشكلة البحث

لقد ساهم ما تعاني منه أغلب الدول العربية من مشكلاتٍ اقتصاديةٍ، وتَردٍّ في الأحوال الاجتماعية للمواطنين، في ظهور العديد من الكتابات التي تحاول إيجاد حلول لهاته المشاكل. وقد استقر الرأي في جميع تلك الكتابات على أنّ المسبب الرئيسي لهذه المشكلات جميعًا هو الفساد الإداري والمالي، الذي مسّ جميع نواحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بما ذلك مرافق هامة مثل الإدارة العامة والقضاء؛ هذا الأخير الذي كان محل اهتمامٍ دوليٍ كبيرٍ في عددٍ من الاتفاقيات الدولية، التي تم التأكيد فيها على أنّ ضمان استقلالية القضاء تشكل جدار الصد الذي يقف حاجزا دون تفشي الفساد وانتشاره داخل الدول وعبر العالم. (عثامنية و تافرونت 2017، ص.ص 81-91)

تطرح هذه الدراسة فكرة الاعتماد على الجانب الأخلاقي، كوازع يحول دون وقوع الفساد، بالنظر إلى الترابط الموجود بين استشراء الفساد من جهة، وضعف الجانب الأخلاقي من جهة ثانية. ولذلك، كان السؤال الأهم الذي تطرحه الدراسة: ما مدى مساهمة التزام المسؤولين والموظفين بأخلاقيات المهنة في الوقاية من الفساد في البلاد العربية؟ وما أثر ذلك على تحسين مكانتها في الترتيب العالمي من حيث الشفافية؟

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يتيح لنا - في بادئ الأمر- التعرف على ظاهرة الفساد الإداري وأبعاده، وتحليل هذه الظاهرة، وبيان أسبابها وأثارها المختلفة، واستعراض قوانين الوقاية وآليات المكافحة، ومعنى أخلاقيات المهنة، كآلية يمكن من خلالها اتقاء وقوع الفساد بمختلف أنواعه. مع الاستعانة بما هو موجود من كتب ودوريات وبحوث علمية متخصصة حول الفساد الإداري، في تحليل مختلف التشريعات الدولية والعربية ذات الصلة بمسألة الفساد.

المحور الأول : الإطار النظري لدراسة الفساد الإداري وأخلاقيات المهنة

أولا: الفساد الإداري والآثار الناتجة عنه

الفساد أحد الظواهر القديمة التي عانت منها مختلف المجتمعات البشرية، ولكن الجديد فيه هو تفاقمه إلى درجة أنه صار ظاهرة عالمية منتشرة في كل الدول، مع اختلاف الحجم والشكل ودرجة الانتشار في الزمان والمكان، إذ تؤكد الدراسات – مثلا - أن انتشار الفساد الإداري والمالي يقل كثيرا في الدول ذات الاقتصاد القوي والمستوى المعيشي اللائق، ويرتفع بمعدلات كبيرة في الدول النامية بصفة عامة، وذات المستوى المعيشي المنخفض على وجه الخصوص. (نقماري 2012، ص. 2)

1.مفهوم الفساد

يعتبر الفساد ظاهرةً عالميةً شديدة الانتشار، وذات جذورٍ عميقةٍ تأخذ أبعادًا واسعةً تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها، مع اختلاف درجة شموليتها من مجتمع إلى آخر. والفساد - كمصطلح - يتضمن معان عديدة في طياته، لذا تعددت التعاريف التي أطلقت لتوضيح مفهومه، وقد يعزى ذلك إلى اختلاف المدارس الفكرية والفلسفية التي تناولته. (Holmes 2015, pp. 2-4)

قبل الخوض في تعريف الفساد، تجدر الإشارة وجود اتجاهين؛ الأول ينظر إلى الفساد من منظورٍ أخلاقي، حيث يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الفساد ظاهرة غير أخلاقيةٍ، تتمثل في الخروج على المعايير والتقاليد الأخلاقية والسلوكية للمجتمع، وعلى ذلك فالفساد يعرف - تبعًا لذلك - على أنه : " كل سلوك منحرف يمثل خروجا عن القواعد القائمة، سواء الموروثة أو الموضوعة، وذلك بهدف تحقيق مصلحة خاصة". أما الاتجاه الثاني فهو المنظور الوظيفي للفساد، الذي ينظر إلى الفساد على أنه وظيفة اجتماعية كأي وظيفة أخرى، فالفرد حسب رأيهم يستطيع حل بعض المشاكل التي تواجهه باستعمال الفساد، كتقديم الرشوة لتذليل عقبات البيروقراطية، وهذا ما يحقق استفادة الموظفين أصحاب الدخول المتدنية من إعانات تشجعهم على الاستمرار في العمل، كما أن إثراء بعض الأشخاص عن طريق الفساد من شأنه أن يظهر في شكل مشروعات تعم فائدتها على المجتمع. (بن مشري و فرحاتي 2009، ص. 11)

تعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد الإداري بأنه " كل عمل يتضمن استخدام الشخصِ المنصبَ العام لتحقيق مصلحة خاصة وذاتية لنفسه ولجماعته". (حسن 2007، ص. 10) وأما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في تقريرها 2003، فقد عرفت الفساد على أنه: الرشوة بجميع وجوهها، والاختلاس في القطاعين العام والخاص، والمتاجرة بالنفوذ، وإساءة استغلال الوظيفة، والثراء غير المشروع، وغسيل العائدات الإجرامية، وإعاقة سير العدالة، إضافةً إلى أفعال المشاركة والشروع في كل ما سبق من أنواع. (عبد اللطيف 2004، ص. 384)

أما الفساد من منظور إسلامي فقد عُرِّف بأنه جميع المحرمات والمكروهات شرعا. (بوساق 2009، ص. 6) كما عرفه جمهور الفقهاء بأنه مخالفة الفعل للشرع، بحيث لا تترك عليه الآثار ولا يسقط القضاء في العبادات، فالفساد يعني خروج الشيء عن الاعتدال، سواء كان قليلا أو كثيرا، ويستعمل في النفس والبدن والأشياء الخارجة عن الاستقامة. (كنعان 2008، ص. 84)

فالفساد إذا هو نقيض الصلاح، وهو سلوك إنساني لاأخلاقي، مخالف للقانون، غايته تغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة، ينحرف عن القيم والأعراف ومبادئ العدالة، ويخلّف آثارًا مدمرة للمجتمع. كما أنه يعبر عن انعدام المسؤولية الأخلاقية والإنسانية والاجتماعية، وانحدار القيم، والتفريط بالضوابط.

2. مظاهر الفساد الإداري والمالي

يتخذ الفساد أشكالا مختلفة، أهمها: الرشوة، والاختلاس، والمحسوبية، واستغلال النفوذ.

أ. الرشوة

تعتبر الرشوة من أبرز مظاهر الفساد الإداري، وأكثرها انتشارا وتنوعا، وهي الحالة التي يقوم فيها الموظف، أو المكلف بخدمة عامة، أو يقبل لنفسه، أو لغيره، عطيةً أو منفعةً أو وعداً بشيء، لأداء عمل من أعمال وظيفته، أو الامتناع عنه، أو الإخلال بواجباته الوظيفية. (جربو و بوفليح 2018، ص.120) وتُنتج الرشوة تفشي عدد من المظاهر السلبية، كالابتعاد عن معيار الكفاءة في التعيين والترقية والنقل في التوظيف والتعيين، وفقدان السلطة الوظيفية لمشروعيتها، والخروج بها عن إطار المصلحة العامة الذي شرعت له. (عكايلة 1992، ص. 82)

ب. الاختلاس وسرقة المال العام

يُقصد بالاختلاس قيام الموظف بسرقة أموال نقدية أو عينية تقع تحت مسؤوليته وفي ذمته، عن طريق التلاعب والتزوير أو التحريف في السجلات أو القوائم الخاصة. وقد ازدادت هذه الجريمة في السنوات الأخيرة، إذ لم تعد تقتصر على صغار الموظفين في الدوائر وأجهزة الدولة العامة والخاصة، بل انتشرت بصورة أشد إلى كبار المسؤولين وصانعي القرار. (بوزيان و نوري 2016، ص. 209)

ج. المحسوبية والوساطة والمحاباة

اكتسبت المحسوبية والمحاباة والوساطة سمعة سيئة في المجتمعات، للأضرار الخطيرة التي تترتب عليها، فهي تساعد أشخاصًا معينين على تحقيق هدف أو أداء خدمة أو الحصول على وظيفة، مع أن غيرهم أحق بها منهم، وتعتبر المحسوبية والوساطة والمحاباة أخطر من الرشوة، لأنها في الحقيقة نشاط غير مرئي وغير ملموس، ولا يسهل إثباته بأدلة، والهدف منه محاباة شخص أو جهة ما، على حساب شخص أو جهة أخرى، في تقديم خدمة أو فائدة معينة كان من المفترض أن تذهب إلى من هو أحق بها. (بوزيان و نوري 2016، ص. 210)

د. إساءة استغلال السلطة والنفوذ

يقوم جوهر الفساد الإداري على الرابطة الموجودة بين استغلال السلطة أو النفوذ التي يحوزها الموظف العام، وتحقيق مصلحة لصالح الشخص ذاته أو لفئة معينة، على حساب الواجبات الوظيفة أو التقصير في الأداء. وتتجسد هذه الفكرة بوضوح كامل في إساءة استغلال النفوذ الذي يُعرّف بأنه "الإتجار في سلطة حقيقية أو موهومة للجاني على المختص بالعمل الوظيفي"، (شاوش 2016، ص. 135) ولعل هذا التوصيف هو ما جعل اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الفساد لسنة 2003 تطلق عليه عبارة المتاجرة بالنفوذ.

ذاك التعريف نفسه الذي اعتمده المشرع الجزائري في نص المادة 32 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، التي لم تبتعد عما ذهبت اليهم اتفاقية الأمم المتحدة، إذ قام المشرع الجزائري عملياً بإفراغ نص المادة 18 من الاتفاقية في نص المادة 32، كما أنه لم يبتعد عما ذهب إليه غيره من المشرعين في فرنسا ومصر. (شاوش 2016، ص. 140)

هـ. غسل الأموال

يعرف غسل الأموال بأنه تمويه مصدر الأموال المكتسبة غير المشروعة، فهو بذلك يعد وسيلة يستخدمها المجرمون من المتاجرين بالممنوعات، لإخفاء العوائد الإجرامية لتجارتهم الممنوعة، مما يعطي لأموالهم ومشاريعهم صفة المشروعية. (جواني 2011، ص.ص 174-175) و تقتضي هذه الجريمة القيام بإعادة تشغيل الأموال غير المشروعة الناتجة عن الأنشطة الإجرامية، قصد إضفاء المشروعية عليها. وهي من أخطر ظواهر العصر الرقمي، لارتباطها بأنشطة مجرمة تنتج أموالا فاسدة، تؤدي إلى تآكل اقتصاد البلد، فتزيد من إفلاس البنوك، وتفقد الدولة سيطرتها على الاقتصاد. (بودور 2014، ص.ص 120-121)

و. التسيب الوظيفي

التسيب الوظيفي هو سلوكٌ منحرف في أداء الالتزامات والواجبات تجاه الإدارة والمجتمع، وعدم بذل العاملين ما يُفترَض بهم ويُتوَقّع منهم من جهد، مما يؤدي إلى عدم انتظام العمل، وإلى تدني مستويات الكفاءة والكفاية والإنتاجية. ومن مظاهره عدم الحضور للعمل في المواعيد المحددة، والخروج منه قبل انتهاء الدوام، وعدم التواجد في العمل لفترات طويلة، فضلا عن عدم استغلال وقت العمل الرسمي لأداء الواجبات والأعمال الرسمية، وانشغال العاملين وانصرافهم للقيام بأعمال غير رسمية خلال وقت الدوام الرسمي. (بوزيان 2016، ص.ص 96-97)

ثانيا: أثر الالتزام بأخلاقيات المهنة في مكافحة الفساد

لما كانت أخلاقيات المهنة تعبر عن المبادئ والمعايير التي تعد مرجعًا للسلوك المطلوب في أفراد المهنة الواحدة، والتي يعتمد عليها المجتمع في تقييم أدائهم إيجابًا أو سلبًا (سكارنة 2009، ص. 21) فإنها أيضا - حسب الباحثين - تشكل الأحكام القيمية التي تتعلق بالأفعال الإنسانية من ناحية كونها خيراً أو شراً، والسلوك الأخلاقي هو السلوك الذي عمل به المجتمع وأقره، ويتكون هذا السلوك من مجموعة من القواعد التي تبين للأفراد كيف يتصرفون في الحالات والمواقف التي تعرض لهم، دون أن يخالفوا في ذلك العرف السائد في مجتمعهم.

وبناء على المفهوم السابق، تؤثر أخلاقيات المهنة بشكلٍ واضحٍ على سلوك الموظفين، وتشكل حاجزًا يحول دون وقوعهم في مراتع الفساد، فهي تشكل صمام أمانٍ ذاتي يجنب الدولة الآثار السلبية للفساد في مختلف نواحي الحياة. ومن أجل توضيح ذلك لابد من البحث في مصادر أخلاقيات المهنة أولاً، ثم إبراز دورها في الحد من الفساد ثانياً.

1.مصادر أخلاقيات المهنة

تتعدد مصادر أخلاقيات المهنة، إذ يرى الباحثون أن هناك خمسة مصادر لها، هي: (الخميس 2013، ص.ص 16-18)

أ. المصدر التشريعي والفكري:

يشكل المصدر التشريعي في غالبية المجتمعات، سماويًا كان أو وضعيًا، أهم مصدر من مصادر أخلاقيات المهنة، فالتشريع السماوي - خاصة في المجتمعات الإسلامية - يشكل وازعًا أخلاقيًا من طرازٍ رفيعٍ على الأفراد المتيقنين بأن لا مهرب أبدًا من رقابة الله لهم . والشأن ذاته بالنسبة للقوانين التي وضعها البشر أنفسهم، دون أن ننسى الجانب الفكري الذي يؤمن به الفرد، ويشكل قناعاته الشخصية المستقاة من عقيدته أو من قراءته، فجميعها تؤثر في سلوكيات الفرد المهنية .

ج. المصدر الاجتماعي

لا بد أن تنعكس قيم المجتمع وعاداته وتقاليده وقوانينه، بشكل أو بآخر، على تعاملات الفرد المهنية والأخلاقية المختلفة، فالفرد عندما ينخرط في مهنة معينة لا ينعزل عن مجتمعه؛ فهو قد نشأ في ظل ثقافة اجتماعية لا يمكنه تجاهلها أو الإفلات منها، كما أن الآخرين الذين يتعاملون معه في الميدان قد نشأوا في ظل الثقافة الاجتماعية ذاتها التي نشأ فيها، فهو يؤثر فيهم ويتأثر بهم.

د. المصدر السياسي

ظاهرياً، يبدو أنه كلما كان النظام السياسي ديموقراطيًا يؤمن بالتعددية والمشاركة والحوار واحترام الرأي العام، كلما أثر ذلك تأثيرًا إيجابيًا في قيم الأفراد وقناعاتهم المهنية. وكلما كان النظام السياسي دكتاتوريًا فاسدًا لا يتورع عن النهب ويشجع القيم البالية، كلما كان تأثيره سلبيًا على توجهات الأفراد في كل مؤسسة. وبذلك، فالمناخ السياسي في أي بلد يفرض قيمًا معينة تصل إلى عقول معظم أبناء المجتمع ووجدانهم. وحين يقوم المهني بأداء واجباته في ظل أوضاع سياسية غير سوية، من محاباة ورشوة وشراء للذمم، فإن سلوكه سيتأثر حتماً بهذه الأوضاع. ورغم وجاهة هذا الطرح إلا أن بعض الدراسات تنفيه. (Melikaoui & Rezki 2020, pp. 66-85)

هـ. المصدر الاقتصادي

يعني المصدر الاقتصادي مجمل الظروف والأوضاع الاقتصادية التي يعمل الفرد في ظلها ، فإذا كان الفرد يعيش في وضع اقتصادي معقول يمكّنه من العيش بكرامة، فمن السهل توقع أخلاقيات رفيعة والتزام أكيد، والعكس إذا كان وضعه لا يمكّنه من الوفاء بالتزاماته المتعددة تجاه أسرته ومجتمعه، فيحصل منه الانحراف واستغلال الوظيفة.

و. المصدر التنظيمي

يقصد بهذا المصدر البيئة التنظيمية التي يعمل فيها الفرد، بكل ما فيها من قوانين ولوائح وأنظمة وقيم وتقاليد، تحدد سلوك العاملين وتوجه مسارهم، وتعني أيضا الأسلوب الذي تطبق فيه مبادئ الإدارة داخل المنظمة، وأنماط تقسيم العمل ونظم الاستراحة والمكافاة وأشكال الرقابة والعقاب، وتعتبر مدونة السلوك الوظيفي وأخلاقيات الوظيفية العامة أهم شكل لهذا المصدر، لكونها وثيقة صادرة عن الدولة وتتضمن

مجموعة من القيم التي تتبناها المنظمات، على اختلاف أنواعها، في توجيه وممارسة العاملين في أدائهم لأعمالهم، والتي تساعدهم في مواجهة القضايا والمشكلات التي تعترضهم أثناء أدائهم الأعمال الموكلة إليهم. (شتيوي وقلاتي ونعمي 2018، ص. 185)

2.آليات تحسين وتنمية الاعتبارات الأخلاقية المهنية لمكافحة الفساد

توجد العديد من الوسائل يمكن استعمالها لترسيخ أخلاقيات المهنة، بهدف الوقاية من الفساد ومكافحته في المنظمات، نذكر منها : تنمية الرقابة الذاتية، توضيح القواعد التي تمنع السلوك اللاأخلاقي، القدوة الحسنة، تصحيح الفهم الديني للوظيفة، محاسبة الموظفين والمسؤولين، التقييم المستمر للموظفين: (الصفو و العباسي 2016، ص.ص 332-362)

أ. تنمية الرقابة الذاتية:

يراعي الموظف المثالي ضميره في كل جزئيات عمله، واضعًا نصب عينيه تحقيق المصلحة العامة قبل مصلحته الشخصية. فإذا توافر هذا الإحساس بالرقابة الذاتية والضمير المهني لدى الموظف، حينها تنعم المؤسسة كلها بالتفوق والنجاح، بحيث تعمل تلك الرقابة الذاتية كحصن للمؤسسة يقيها كل مظاهر الفساد.

ب. توضيح القواعد التي تمنع السلوك اللاأخلاقي

يحاول المسؤول الناجح دائما توضيح المقصود بأخلاقيات المهنة للعاملين بالمؤسسة بشكل بسيط، وباستخدام أدوات تمنع كل مجال للشك أو التأويل في معانيها، كتعليق مدونات وظيفية ومذكرات مصلحية داخل مكاتب المؤسسة تنور الموظفين وتحذرهم من عواقب ارتكاب الفساد. كما أن تزويد المؤسسة بأرقام هواتف وخطوط ساخنة للإبلاغ على المفسدين يشكل داعمًا للوقاية من الفساد، أو إنشاء مكتب خاص بأخلاقيات المهنة لنفس الغاية.

ج. القدوة الحسنة وترسيخ الفهم الديني الصحيح للعمل

يقتدى الموظفون في كل المؤسسات والمجتمعات بمسؤوليهم، فكلما كان أولئك المسؤولون قدوة طيبة التزم المرؤوسون بالأخلاق الحميدة والمبادئ الراقية. ويقع العكس كلما قدم الرؤساء نموذجًا سيئًا لموظفيهم. وعلى صعيد آخر، كلما ترسّخ في ذهن العاملين حقيقة أن العمل عبادة، وأن إتقان العمل من مكارم الأخلاق، سيتشكل درع حصين يحمي المؤسسة من كل أشكال الفساد.

د. محاسبة الموظفين والمسؤولين وتقييمهم المستمر:

يضمن توقيع الجزاء الرادع على المخالفين من مرتكبي جرائم الفساد المختلفة بحزم وشدة تحقيق نوعين من الردع: ردع خاص لهم، يحول دون تكرارهم القيام بتلك الأفعال، وردع عام يوضح للجميع موظفين وغيرهم العواقب الوخيمة لكل من تسول له نفسه القيام بمثل ما قاموا به. كما يعتبر التقييم المستمر لأداء العاملين من الأساليب الأكثر نجاعة في تحفيزهم على التحسن والتميز في الأداء.

المحور الثاني: الجانب التحليلي العملي: تعزيز أخلاقيات المهنة كآلية لمكافحة الفساد الإداري في الدول العربية

أولا: واقع الفساد الإداري في الدول العربية حسب تقارير منظمة الشفافية الدولية

سنعمل على تقسيم هذه النقطة إلى قسمين: الأول يتضمن قراءة لتطور مؤشر مدركات الفساد الإداري في الدول العربية لسنتي 2014-2015، والثاني يتضمن قراءة لتطور مؤشر مدركات الفساد الإداري في الدول العربية لسنتي 2016-2017.

1.قراءة لتطور مؤشر مدركات الفساد الإداري في الدول العربية لسنتي 2014-2015

حققت الدول العربية، وخصوصًا دول الخليج، تقدما ملحوظًا في نتائج مؤشر مدركات الفساد، حيث حققت دولة الإمارات العربية ودولة قطر والسعودية والكويت والبحرين تحسنًا في الترتيب مقارنة مع نتائج سنة 2014 من حيث الترتيب العالمي لمؤشرات مدركات الفساد. وكذلك ينطبق الأمر على دول مثل مصر والمغرب والجزائر وغيرها، حسب ما جاء في تقرير المنظمة الدولية للشفافية، الذي يقيس مستوى الفساد المدرك في القطاع العام.

الجدول رقم (01) : مؤشرات مدركات الفساد للدول العربية لسنتي 2014_2015

الدولة	مؤشرات مدركات الفساد العالمي لسنة 2014			مؤشرات مدركات الفساد العالمي لسنة 2015		
	الدرجة من100	الترتيب العالمي	الترتيب العربي	الدرجة من100	الترتيب العالمي	الترتيب العربي
قطر	69	26	02	71	22	01
الإمارات	70	25	01	70	23	02
الأردن	49	55	03	53	45	03
السعودية	49	55	03	52	48	04
البحرين	49	55	03	51	50	05
سلطنة عمان	45	64	06	45	60	06
تونس	40	79	08	38	76	07
المغرب	39	80	09	36	88	08
مصر	37	94	10	36	88	09
الجزائر	36	100	11	36	88	09
جيبوتي	34	107	12	34	99	10
موريتانيا	30	124	13	31	112	11
لبنان	27	136	14	28	123	12
جزر القمر	26	142	15	26	136	13
سوريا	20	159	16	18	154	14
اليمن	19	161	17	18	154	14
ارتيريا	18	166	18	18	154	14

العراق	16	170	21	16	161	15
ليبيا	18	166	18	16	161	15
السودان	11	173	22	12	165	16
الصومال	08	174	23	08	167	17

المصدر : تم تجميع معطيات الجدول من التقارير السنوية (2015 و2016) لمؤشرات مدركات الفساد لسنتي 2014 و2015 الصادرة عن منظمة الشفافية على الرابط: https://bit.ly/33aM4ta

من بين أفضل النتائج التي تحققت، نذكر تمكن السعودية من اجتياز حاجز الـ 50 نقطة بعد تحسن مستمر خلال السنوات الماضية، وحصلت على 52 نقطة لتحتل المرتبة 48 عالميًا، وكانت في سنة 2015 قد احتلت المركز 55 عالميًا، واشتركت وقتها في هذا المركز مع البحرين والأردن. وتبادلت الإمارات وقطر المراكز الأولى عربيا، وأيضًا نجحتا في تحسين مراكزهما عالميًا، فقد حققت قطر 71 نقطة وجاءت في المرتبة 22 عالميًا، وكانت العام السابق في المرتبة 26 عالميًا، بينما سجلت الإمارات 70 نقطة واحتلت المركز 23 عالميًا، بعد أن كانت تحتل المركز 25 عالميًا. وحصلت سلطنة عمان على 45 نقطة لتحتل المرتبة 60 عالميًا، وكانت العام السابق تحتل المرتبة 64 عالميًا. كذلك حصلت الكويت على 49 نقطة لتحتل المركز 55 عالميًا، بعد أن كانت تحتل المركز 67 عالميًا.

جاءت مصر والمغرب والجزائر في المركز 88 عالميًا، وحصلت على 36 نقطة، وسبقتهم تونس بتسجيل 38 نقطة، وحصلت على المركز 76 عالميًا. وفي المراكز المتأخرة جاءت سوريا بـ18 نقطة في المركز 154 عالميًا، والعراق بـ16 نقطة في المركز 161 عالميًا، ولبنان بـ28 نقطة في المركز 123 عالميًا، بينما حققت ليبيا 16 نقطة في المركز 161، والسودان 12 نقطة في المركز 165، وسجلت موريتانيا 31 نقطة.

2.قراءة في تطور مؤشر مدركات الفساد الإداري في الدول العربية لسنتي 2016-2017

من خلال المقارنة بين السنوات الثلاث: 2015 و2016 و 2017، نجد أن سنة 2016 هي السنة الأكثر سوءًا، حيث تراجعت فيها الدول العربية من حيث مؤشرات مدركات الفساد تراجعا كبيرا، إذ تراجعت دولة الإمارات بنقطتين من حيث الترتيب العالمي، بينما تراجعت دولة قطر بـ 05 نقاط، في حين تراجعت السعودية بـ 14 نقطة محققة بذلك 48 نقطة عالمية. كما نلاحظ تراجعًا كبيرًا في كل من الجزائر ومصر وسلطنة عمان خلال سنة 2016.

الجدول رقم (02) : مؤشرات مدركات الفساد للدول العربية لسنتي 2016_2017

الدولة	مؤشرات مدركات الفساد العالمي لسنة 2016			مؤشرات مدركات الفساد العالمي لسنة 2017		
	الدرجة من100	الترتيب العالمي	الترتيب العربي	الدرجة من100	الترتيب العالمي	الترتيب العربي
الإمارات	61	24	01	71	21	01
قطر	66	31	02	63	29	02

السعودية	46	62	04	49	57	03
الأردن	48	57	03	48	59	04
سلطنة عمان	45	64	05	44	68	05
تونس	41	75	07	42	74	06
المغرب	37	90	09	40	81	07
الكويت	41	75	07	39	85	08
البحرين	43	70	06	36	103	09
الجزائر	34	108	10	33	112	10
مصر	34	108	10	32	117	11
جيبوتي	30	123	12	31	122	12
لبنان	28	136	13	28	143	13
موريتانيا	27	142	14	28	143	13
جزر القمر	24	153	15	27	148	15
العراق	17	166	16	18	169	16
ليبيا	14	170	17	17	171	17
السودان	14	170	17	16	175	18
اليمن	/	/	/	16	175	19
سوريا	13	173	16	14	178	20
الصومال	10	176	17	09	180	21

المصدر : تم تجميع معطيات الجدول من التقارير السنوية (2017 و2018) لمؤشرات مدركات الفساد لسنتي 2016 و 2017 الصادرة عن منظمة الشفافية من الموقع: https://bit.ly/33aM4ta

تشير نتائج الجدول أعلاه إلى تحسن كبير في مؤشرات مدركات الفساد للدول العربية حسب تقرير منظمة الشفافية، حيث احتفظت الإمارات بالمرتبة الأولى عربيًا، و جاءت في المرتبة الـ21 عالميًا من بين 180 دولة. تقدمت الإمارات 3 مراتب مقارنة بـ سنة 2016، وسجلت 71 نقطة بارتفاع 5 نقاط عما سجلته في تقرير عام 2016، وبهذا تفوقت على دول أوروبية مثل فرنسا وإسبانيا. في حين، احتلت قطر المرتبة الثانية عربيا والـ29 عالميًا، حيث سجلت 63 نقطة، بينما، جاءت السعودية في المرتبة الثالثة عربيًا والـ 57 عالميًا، حيث حصدت 49 نقطة. بينما احتلت كلٌّ من الصومال وجنوب السودان وسوريا واليمن المراكز الخمسة الأخيرة، ما يعني أن هذه الدول تعد الأكثر فسادًا في العالم.

إن البلدان العربية رغم التذبذب في ترتيبها العالمي والعربي ودرجات شفافيتها في هذه الفترات تبقى دون المستوى المطلوب عالميًا، حيث أن غالبيتها العظمى لم تتجاوز عتبة الخمسين نقطة وهو المعيار العالمي للكشف عن الفساد، حيث ينبئ حصول الدولة على نقاط في سلم الشفافية أقل من 50 / 100 عن استشراء الفساد فيها، وحصول الدولة على نقاط تتجاوز تلك العتبة سيعني أنها دخلت عالم الشفافية، وصارت تصنف مع الدول المتحضرة التي يضيق فيها مجال الفساد.

ثانيا: تعقيب على ترتيب الدول العربية في تقارير الشفافية

تُظهر الجداول السابقة بوضوح تأخر الدول العربية عموما ضمن الترتيب العالمي للدول من حيث الشفافية. وهذه المعطيات تتمتع بمصداقية كبرى، لكون الهيئة القائمة على إعداد هذه التقارير، وهي منظمة الشفافية الدولية، مشهوداً لها دوليًا بتميزها في هذا التخصص. وتسفر النتائج عمومًا عن صورتين للبلدان العربية: تدنٍّ عام في سلم الترتيب، وتحسن جزئي لبعض منها.

1.تدني مراتب أغلب الدول العربية في سلم ترتيب الدول حسب مؤشر مدركات الفساد

لما كانت البلاد العربية مصنفة كعالم ثالث، فهي نمطياً وحتماً تعاني من جميع الآفات الموجودة في مثيلاتها من الدول النامية، أو السائرة في طريق النمو، نظرًا لما يسود تلك المجتمعات من ظروف سياسية وقانونية واقتصادية واجتماعية، وأخرى أخلاقية ودينية، تجتمع كلها لتغذي الفساد والتخلف (حيمش 2014، ص.ص 102-134).

تؤكد الدراسات المتخصصة في موضوع مكافحة الفساد، أن الأسباب السياسية والقانونية تشكل الرافد الرئيسي الداعم لتفاقم ظاهرة الفساد في دول العالم المختلفة، وخاصة الدول العربية. وتتمثل الأسباب السياسية المؤدية إلى تعاظم ظاهرة الفساد في البلاد العربية في: غياب الشفافية والابتعاد عن الحكم الراشد، وتحكُّم بعض البلاد الأجنبية في القرار السياسي للبلدان العربية، وضعف الاستقرار السياسي في البلدان العربية في ظل الأزمات المتتالية، والتعسف في استخدام السلطة، وسيطرة الطبقة الحاكمة والجيش على زمام الحياة العامة، وتحطيم المبادرات الإبداعية الجادة في مختلف المجالات.

إلى جانب الأسباب السياسية سالفة الذكر، يمكن أن نسجل أسبابًا أخرى قريبةً منها، تصطبغ بالطابع القانوني والقضائي، كضعف المنظومة القانونية الخاصة بمكافحة الفساد، وعدم مواكبتها للتطورات المعاصرة، وضعف القضاء في التعامل مع قضايا الفساد، واستغلال الثغرات القانونية والإجراءات البيروقراطية في الفساد.

لا تقل أهمية العوامل الاقتصادية في توسيع دائرة الفساد في البلاد العربية عن العوامل السياسية والقانونية، نظرا إلى الطبيعية الريعية لاقتصاديات أغلبها، وتحكم الهيئات المالية الدولية في السياسات النقدية والمالية لها، وتشجيعها للاستثمار الأجنبي على حساب الشركات المحلية (إفلاس الشركات الوطنية، تسريح العمال). وتقليدها للنماذج الغربية في تسيير شؤونها الاقتصادية.

بالموازاة مع تلك الأسباب سالفة الذكر، نرى كباحثين أكاديميين قبل أن نكون عربًا أو مسلمين، أن لتراجع الوازع الأخلاقي والديني دورًا هامًا في تفشي ظاهرة الفساد في العالم العربي، فاندثار الأخلاق والتقاليد الإسلامية في المجتمعات العربية، و تغريب المجتمع العربي بدخول قيم وعادات غربية غريبة. وتزايد الكراهية بين مختلف شرائح الشعوب: قبائل وأقليات، بدو وحضر، شمال وجنوب...كلها عوامل تدعم الفساد إذا ما اقترنت بالابتعاد عن تعاليم الدين الإسلامي الصحيح، وكثرة الفرق والتحزبات، وتدني الوازع الديني لدى الكثير من الشباب العربي، وتنامي التباعد الديني بين مختلف مكونات المجتمع.

2.تحسن بعض الدول في مؤشر مدركات الفساد العالمي

تتربع كل من الامارات وقطر والسعودية من خلال مؤشرات مدركات الفساد المستخدمة في الدراسة المراتب الأولى عربيا وهي مراتب متقدمة أيضا على الصعيد العالمي. ويرجع هذا التحسن إلى جملة من الجهود التي قامت بها هذه الدول لتلافي النتائج السلبية المترتبة عن ظاهرة الفساد. والتي تتجلى بوضوح في ما يلي:

أ. مواكبة الجهود الدولية في مكافحة الفساد

أولى المجتمع الدولي اهتمامه للحد من انتشار ظاهرة الفساد الإداري وازديادها، من خلال جملة من المبادرات والاتفاقيات الدولية الهادفة للحد من هذه الظاهرة. وكغيرها من الدول، سارعت الدول العربية للمصادقة على هاته الاتفاقيات والانضمام لتلك المبادرات، التي نرى أنها السبب الأول في هذا التحسن.

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الإداري.
- منظمة الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول) لدعم التعاون الأمني بين الدول.
- جهود ومبادرات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ب. التنسيق بين جهود الدول العربية في مكافحة الفساد

تعهدت الدول العربية بمواجهة ظاهرة الفساد، من خلال إنشاء المنظمة العربية لمكافحة الفساد، وتبني اتفاقية عربية بهذا الخصوص تم تحريرها بتاريخ 21 ديسمبر 2010، حيث احتوت على ديباجة و 35 مادة، أكدت فيها الدول العربية قلقها من خطورة المشاكل الناجمة عن الفساد، وحاولت تضمين حلول لها من خلال هذه الاتفاقية. (بن عودة 2016، ص.ص 190-202)

كان لتصديق الدول العربية على هذه الاتفاقية أثر بالغ في ترتيبها العالمي والعربي في مكافحة الفساد، ويثبت ذلك من خلال الجدول أدناه، الذي يؤكد تصدر الدول المسارِعة بالتصديق على الاتفاقية قائمة ترتيب الدول العربية من حيث الشفافية. في حين أن الدول التي لم تصادق على هذه الاتفاقية تذيلت الترتيب.

الجدول رقم (03) : ترتيب الدول التي صادقت على الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد

الدولة	تاريخ التصديق
فئة صادقت بجدية فتبوأت مراتب متقدمة	
قطر	2012/03/05
الإمارات	2012/07/04
السعودية	2014/09/29
السودان	2012/10/23
الأردن	2012/11/21
الكويت	2013/09/05
فئة صادقت بتراخي فتبوأت مراتب متوسطة	
العراق	2013/05/30
سلطنة عمان	2014/06/11

مصر	2014/06/18
المغرب	2012/09/26
الجزائر	2014/10/30
فئة لم تصادق فتذيلت الترتيب	
جيبوتي	لم تصادق على الاتفاقية
سوريا	لم تصادق على الاتفاقية
الصومال	لم توقع ولم تصادق على الاتفاقية
جزر القمر	لم توقع ولم تصادق على الاتفاقية
لبنان	لم توقع ولم تصادق على الاتفاقية
ليبيا	لم تصادق على الاتفاقية
موريتانيا	لم تصادق على الاتفاقية
اليمن	لم تصادق على الاتفاقية
فئة صادقت حديثا مارس 2017 نتوقع لها التحسن	
البحرين	2017/03/08
تونس	2017/03/16

المصدر : موقع جامعة الدول العربية عبر الرابط https://bit.ly/2TKD8rA

ثالثا: أثر الالتزام بأخلاقيات المهنة في مواجهة مشكلة الفساد بالدول العربية

يمكن أن نقسم أثر الالتزام بأخلاقيات المهنة في مواجهة الفساد بالدول العربية إلى قسمين أساسيين: الأول أثرها في الوقاية من الفساد، والثاني دورها في القضاء عليه.

1.أثر أخلاقيات المهنة في الوقاية من الفساد

يتجلى أثر أخلاقيات المهنة في الوقاية من الفساد عبر مستويات ثلاثة: الأول المستوى الفردي للموظف، والثاني بالنسبة للمجتمع عامة، والثالث تتميز به كل مؤسسة في نظامها الداخلي. إذ تشكل الأخلاق أهم وازع يحول دون ارتكاب الموظف أي شكل من أشكال الفساد، فكلما كان الموظف متصفا بأخلاقيات النزاهة والأمانة والقناعة والصدق والاستقامة والرقابة الذاتية والتسامح والوفاء، كلما كان محصنًا من القيام بأي من السلوكيات غير المرغوب فيها، بما في ذلك كل مظاهر الفساد.

كما أن وعي المواطن مرهون بوعي المجتمع الذي يعيش فيه، وما يترسخ فيه من أخلاق، فحينما تسود قيم المواطنة وحب الوطن، وتسود الأخلاق الحميدة والسلوكيات الطيبة النابعة من البيئة التي يعيش الفرد متأثرا بقيمها الأخلاقية والدينية، سيحرص كل الحرص على الحفاظ على تلك المكتسبات، وعدم الانسياق وراء مغريات الفساد مهما كانت قوية.

2. أثر أخلاقيات المهنة في القضاء على الفساد

زيادة على الجانب الوقائي لأخلاقيات المهنة في مواجهة الفساد، يوجد أثر واضح لتلك الأخلاقيات في معالجة الظاهرة حتى عند وقوعها، وذلك ما يتطلب القيام بجملة من الإجراءات واتباع استراتيجيات للكشف عن الفساد، وتوقيع الجزاء الرادع على مرتكبيه.

فتعزيز الحكم الراشد واحترام دولة القانون يتطلب بناء دولة معاصرة تنعم بالتحضر والرخاء، ويتمتع القائمون عليها بقدر من الأخلاقيات المهنية التي تتيح لهم إنشاء مؤسسات تقوم عليها الدولة وتستمر، برغم تغير المسؤولين والقائمين عليها، حيث يقتنع كل منهم بأن له دورا يلعبه وغاية يستهدفها في زمن معين وفي منصب محدد. كما ينبغي على المسؤولين التمتع بقدر من الموضوعية في التعيين بالمناصب العامة داخل الدولة، والامتناع عن ارتكاب ما يسيء إلى المصلحة العامة، كالرشوة أو استغلال النفوذ أو المحسوبية أو المحاباة.

لا شيء يضمن محاربة الفساد خيرٌ من قضاءٍ قويٍ ومحايدٍ، يضمن سلامة المبلغين عن قضايا الفساد، وسلامة الشهود الذين يؤكدون ضلوع المفسدين في ارتكاب تلك الأفعال من جهة أولى، ومن جهة ثانية قضاءٌ تتمتع أحكامه بالشدة والصرامة، وفعالية الجزاء، حيث لا تستهدف أحكامه القيام بمعالجات بسيطة لظواهر الفساد، وإنما تستهدف كل الضالعين في الفساد مهما كانت صفتهم، ومناصبهم.

كما لا بد من عصرنة الإدارة، لأن البيروقراطية التي تشهدها المؤسسات العمومية تشكل إرثًا استعماريًا ثقيلًا يُصعّب على المواطنين قضاء مصالحهم، بل ويفرض عليهم اللجوء إلى دفع الرشوة والتزوير وشراء الذمم، لنيل رضا الموظفين والمسؤولين. وتقدم الإدارة الإلكترونية الحل العصري للقضاء على كل تلك الظواهر السلبية، لأنها تقلص الفجوة بين الإدارة والمواطن، فينحصر العمل فيها بين المراجعين وجهاز الكمبيوتر، الذي لا يُتصوَّر قيامه بمحاباة أحدهم، أو تعطيل مصلحته طمعا في بعض المال.

الخاتمة

إن الفساد مشكلةٌ أخلاقيةٌ قبل أن تكون سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، لأن النفوس الضعيفة التي تفتقر إلى الوازع الديني والأخلاقي هي التي تقع تحت تأثير نوازع الشر والفساد، لكونها تفتقر إلى ما يحصنها ضده. فاستشراء الفساد في البلاد العربية في الفترة الأخيرة ناتج عن الابتعاد عن مقومات الدين والأخلاق بشكل رئيسي. وفيما يلي يمكن أن نسجل عددا من النتائج والتوصيات.

فمن النتائج نذكر أن واقع أغلب البلاد العربية ينبئ باستفحال ظاهرة الفساد الإداري فيها، والدليل على ذلك أن غالبية الدول العربية لم تتجاوز عتبة الخمسين نقطة، حسب المعيار العالمي لمنظمة الشفافية الدولية. ويرجع هذا الترتيب المتأخر -بحسب بحثنا- إلى ضعف الوازع المهني، الديني، والأخلاقي .

لكن هذا الواقع وإن عمّ أغلب البلاد العربية، إلا أنه لا يصدق على كلها، فقد حققت بعض الدول العربية نسبة مشرفة من النجاح في مكافحة الفساد، مما سمح لها بتبوء مكانة لائقة بين دول العالم، ومرجع ذلك النجاح اعتمادها على الأخلاقيات المكرسة بموجب الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها، على الصعيدين العربي والعالمي.

وبناءً على النتائج المذكورة يمكننا القول بأنّه لا يمكن للدول العربية أن تحسّن من وضعها المزري في ترتيب الدول من حيث الفساد، إلا بتبني نصوص قانونية ومدونات سلوك أخلاقية تواكب ما عليها من التزامات دولية.

كما أنه من الواجب تحلي الحكام والمسؤولين بقدر من الالتزام الأخلاقي، الذي من شأنه تحويل حكمهم من الطابع الديكتاتوري المشجع للفساد نحو حكم راشد. ولا يقتصر ذلك فقط على السلطات العليا، بل لابد أن يشمل أيضا كل الموظفين، ذلك ما لا يمكن الوصول إليه إلا من خلال تعزيز أخلاقيات المهنة الخاصة بالموظف والمؤسسة والمجتمع، كآلية للوقاية من الفساد.

المراجع:

1. بن عودة ،ح.(2016) الفساد وآليات مكافحته في اطار الاتفاقيات الدولية والقانون الجزائري اطروحة دكتوراه في الحقوق. سيدي بلعباس. الجزائر: جامعة الجيلالي اليابس.
2. بن مشري، ع. ح و فرحاتي، ع. (2009). الفساد الإداري مدخل مفاهيمي. مجلة الاجتهاد القضائي. الجزائر: جامعة بسكرة مجلد4.عدد 5.
3. بودور، م. (جوان, 2014). جرائم الفساد الماي العابرة للحدود في القانون الدولي العام. مجلة العلوم القانونية والسياسية. الوادي، الجزائر: كلية الحقوق بجامعة الوادي.مجلد 4. عدد2.
4. بوزيان، ج. ر. (2016). الفساد الإداري وآثاره على التنمية الاقتصادية في الوطن العربي دراسة حالة الجزائر. أطروحة دكتوراه، الشلف. الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي.
5. بوزيان، ج. ر. و منير، ن. (2016). الفساد الإداري في القطاع العام. مجلة الاقتصاد الجديد. الجزائر: جامعة خميس مليانة. مجلد 1. عدد 14.
6. بوساق، م. م. (2009). التعريف بالفساد وصوره من جهة شرعية. الجزائر: دار الخلدونية.
7. جريو، س و بوفليح، ن. (2018). دور الحكم الراشد في الحد من ظاهرة الفساد المالي والاداري، مجلة الاقتصاد والمالية، الشلف. الجزائر: جامعة الشلف. مجلد4.عدد2.
8. جواني، س.(2011). مصادر جريمة تبييض الأموال (عمليات غسيل الأموال)،مجلة المعيار، قسنطينة الجزائر: جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة. مجلد 14.عدد27.
9. حسن، هـ. م. (2007). مقاومة ومواجهة الفساد: القضاء على أسباب الفساد. مصر: مركز تطوير الأداء والتنمية.
10. حيمش، ع. ح. (2014). الفساد ومكافحته من منظور اسلامي. مجلة دراسات وأبحاث. الجزائر: جامعة زيان عاشور الجلفة. مجلد6 .عدد 15.
11. الخميس، م. إ. أ. (2013). درجة التزام مدرسي المدارس الثانوية الحكومية في دولة الكويت بأخلاقيات مهنة الادارة المدرسية وعلاقتها بالولاء التنظيمي للمعلمين من وجهة نظرهم. رسالة ماجستير. الأردن: جامعة الشرق الأوسط.
12. سكارنة، ب. س. (2009). أخلاقيات العمل. عمان: دار المسيرة.
13. شاوش، ر. (2016). الجرائم المضرة بالمصلحة العامة في التشريع المقارن. اطروحة دكتوراه في القانون الجنائي الدولي. بسكرة الجزائر: جامعة بسكرة.
14. شتيوي، ع. م. و قلاتي، ي. و نعمي، ع. ق. (جوان, 2018). أخلاقيات المهنة في المؤسسات الرياضية : المصادر و المعايير الاخلاقية لتجنب الفساد الإداري من أجل تحسين الاداء. مجلة علوم وتقنيات النشاط البدني الرياضي. الجزائر: جامعة الجزائر3. مجلد9. عدد2.
15. الصفو، ر. و العباسي، ع. (2016). دور أخلاقيات العمل في تعزيز فعالية آمن المعلومات، دراسة استطلاعية في جمعية الهلال الأحمر العراقي. العراق: مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية مجلد 1. عدد21.
16. عبداللطيف، ع. ل. (2004). الفساد كظاهرة عربية وآليات ضبطها، . ضمن كتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية. بيروت، لبنان: مركز الدراسات العربية.

17. عثامنية، ك. و تافرونت، ع. ك. (2017). استقلالية القضاء كآلية لمكافحة الفساد في ضوء الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد والتشريعات الوطنية. مجلة العلوم القانونية والسياسية. خنشلة، الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة خنشلة. مجلد 4.عدد 1.

18. عكايلة، ع. ع. (1992). الرقابة الإدارية في مكافحة جريمة الرشوة. السعودية: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية.

19. كنعان، ن. س. (2008). الفساد الإداري والمالي: أسبابه، آثاره ووسائل مكافحته. الامارات: مجلة الشريعة والقانون. عدد 33.

20. نقماري، س. (2012). الاطار الفلسفي والتنظيمي للفساد الإداري والمالي. الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري. الجزائر: جامعة بسكرة.

21. Holmes. L, (2015). "Corruption A Very Short Introduction", U.K: OXFORD University Press.

22. Melikaoui , M, & Rezki, M. (2020). "Does Democracy Level Effect On Corruption Size? An Empirical Study Using Panel Data". strategy and development review- Abdelhamid Ben badis University Mostaganem. Algeria. Vol 10. N 1.